



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد خير بسكرة
كلية الحقوق والعلوم السياسية



مخبر أثر الاجتهاد القضائي على حركة التشريع

فرقة بحث (PRFU) التحكيم كآلية لتشجيع الاستثمار

في الجزائر وحل منازعاته

ينظمون الملتقى الوطني حول

دور التحكيم في جلب الاستثمار للجزائر

وتحقيق التنمية الاقتصادية

يوم 25 فيفري 2023



بتقنية التجاظر عن بعد

إشكالية الملتقى

التحكيم وسيلة من وسائل تسوية المنازعات، قوامه الخروج عن طرق التقاضي العادية، وما تتبعه من إجراءات وما تأخذه من وقت قد لا تسمح به ظروف بعض المعاملات، فهو نوع من العدالة الخاصة ينظمه القانون، ويسمح بمقتضاه بإخراج بعض المنازعات عن ولاية القضاء العام في حالات معينة كي تحل بواسطة أفراد عاديين يختارهم الخصوم ليسند إليهم مهمة القضاء بالنسبة إلى المنازعات القائمة بينهم. ولقد تبع التقدم العلمي في المجال الإلكتروني اتجاه التجارة إلى التعامل الإلكتروني الدولي، الذي يقوم على السرعة في إبرام عقود الاستثمار وتنفيذها مما أثر في الكثير من جوانب المعاملات بين الأشخاص، ونشأ نتيجة لذلك ما يعرف بالعقود الإلكترونية التي نجم عنها الكثير من الإشكالات المتعلقة بها، كتكييفها والقانون الواجب التطبيق عليها، وغيرها، ومن هنا جاء ما يعرف بالتحكيم الإلكتروني أو الرقمي. وأهم ميزه للتحكيم الإلكتروني هي سرعة الفصل في النزاع، وهذه الأخيرة تفوق كثيرا ما عليه المنازعات في أروقة المحاكم الوطنية ومراكز التحكيم التجاري العادية.

والجزائر كباقي دول العالم نصت على التحكيم في قوانين مختلفة وفي مجالات مختلفة، بعد أن كان سائدا في موقفها الرسمي عدم الثقة في التحكيم التجاري الدولي، خاصة في مجال المحروقات بحيث كان الموقف الرسمي للدولة الجزائرية ينتقد نظام التحكيم بأنه غير عادل في إجراءاته وتأثيره بعادات وتقاليد الدول الصناعية مما يجعله منحازا وغير نزيه ولا يقدم ضمانات كافية للدول النامية. لكن تغير هذا الموقف نحو اعتماد التحكيم التجاري الدولي لتسوية المنازعات المتعلقة بالمحروقات، وأدخلت تعديلات على نظمها القانونية المتعلقة بها، وذلك في إطار الإصلاحات الاقتصادية، وأيضا تراجع المشرع الجزائري عن موقفه المانع للتحكيم على الدولة وأشخاص القانون العام الأخرى، وأعلن بشكل صريح بإمكانيتها اللجوء إليه بموجب نصوص قانونية هامة من خلال المرسوم التشريعي رقم: 93-09 لسنة 1993 المعدل لقانون الإجراءات المدنية، وبعدها القانون رقم: 08-09 المتضمن قانون الإجراءات المدنية والإدارية، ومدده ليشمل القوانين المتعلقة بالمحروقات، ولعل قانون سنة 1991 المعدل للقانون سنة 1986 هو أول قانون يعترف بالتحكيم الدولي في قطاع البترول، وبعده قانون 2005 للمحروقات. وفي الأخير صدر قانون رقم: 13/19 المنظم لنشاط المحروقات تتضمن كلها نصوص متعلقة بالتحكيم.

بالإضافة إلى صدور مجموعة من القوانين في مجال الاستثمار متضمنة التحكيم منها: المرسوم التشريعي 12/93 متعلق بترقية الاستثمار، والأمر 01-03 متعلق بتطوير الاستثمار، وقانون 16-09 يتعلق بترقية الاستثمار وصولا إلى قانون 22-18 يتعلق بالاستثمار وبالإضافة إلى مصادقاتها على عدد اتفاقيات دولية لحل النزاعات عن طريق التحكيم. وبذلك تيقنت الجزائر بأهمية التحكيم في جلب الاستثمار وأنه آلية متطورة لتسوية منازعاته.

من خلال ما تقدم عرضه حول التحكيم، فالملتقى سيعالج الإشكالية التالية: هل ما أقرته الجزائر من نصوص قانونية متعلقة بالتحكيم كافية لجعله الآلية الأمل لتشجيع الاستثمار وتحقيق التنمية الاقتصادية؟

محاوړ المللقى

المحور الأول: التحكيم في التشريعات الوطنية والاتفاقيات الدولية.

المحور الثاني: دور قوانين التحكيم في استقطاب الاستثمار والدفع بعجلة التنمية الاقتصادية.

المحور الثالث: هيئات التحكيم الدولية والوطنية.

المحور الرابع: تنفيذ أحكام التحكيم الوطني والدولي والإشكالات القانونية التي تعترضها.

المحور الخامس: أطر الرقابة القضائية على تنفيذ أحكام التحكيم في منازعات الاستثمار.

المحور السادس: التطبيقات التحكيمية الوطنية والدولية في تسوية منازعات الاستثمار.

أهداف المللقى

إن البحث في موضوع دور التحكيم في جلب الاستثمار للجزائر وتحقيق التنمية الاقتصادية يستهدف

تحقيق الأهداف التالية:

1- معرفة الإطار القانوني للتحكيم في الأنظمة المقارنة بصفة عامة، وفي الجزائر بصفة خاصة، فبتحديد مواقع القصور في القوانين النازمة للتحكيم في صورته التقليدية من أجل تطويرها بما يتناسب مع الغاية منها.

2- الكشف عن مواقع النقص في التشريعات المنظمة لهذا النوع من التحكيم خاصة في القانون الجزائري، لعل يستند إليه المشرع الجزائري لتطوير التشريعات الوطنية التي لها علاقة به.

3- بما أن القانون الجزائري أجاز للدولة والأشخاص المعنوية التابعة لها، أن تلجأ إلى التحكيم في إطار التجارة الدولية فما هي النصوص القانونية النازمة لها وهل هي كفيلة بأن ترجح الكفة للدولة الجزائرية؟

4- البحث فيما مدى زيادة الاستثمار الأجنبي في الجزائر بتبنيها لنظام التحكيم كآلية بديلة لتسوية النزاعات الناشئة عن عقود الاستثمار، وهل خصص له المشرع أحكاما كفيلة أن تكون ضمانة لتشجيع المستثمر الأجنبي على القدوم خاصة في قطاع المحروقات الذي يعد عصب الاقتصاد الوطني.

5- تبيان العلاقة بين التحكيم واتفاقيات التعاون الدولية، خاصة تلك المتعلقة بتنفيذ الأحكام الأجنبية، لأن معظم الأحكام التي يصدرها المحكمون ستنفذ في إطار دولة أحد الأطراف، مما يستدعي تعزيز هذا النوع من التعاون بين الدول.

6- الكشف على ما إذا كان اعتراف الدول بالتحكيم كاف لاستقطاب الاستثمار أم أن الأمر يستلزم عوامل أخرى تساعد على ذلك.

اللجنة العلمية للملتقى

- الرئيس الشرفي للملتقى:** الأستاذ الدكتور أحمد بوطرفاية- مدير جامعة محمد خيضر بسكرة
- المشرف العام على الملتقى:** أ. د عبد الرؤوف دبابش- عميد كلية الحقوق والعلوم السياسية.
- رئيس الملتقى:** أ. د عبد الحليم بن مشري – مدير مخبر أثر الاجتهاد القضائي على حركة التشريع.
- رئيس اللجنة العلمية للملتقى:** الدكتورة ماجدة شهيناز بودوح.

شروط المشاركة في الملتقى

- يجب أن تكون المداخلة بحثا قانونيا أصيلا، ومضبوط منهجيا، غير منقول ولا مستالا ولا منشور من قبل.
- لا تقبل إلا المداخلات الفردية، مع قبول المداخلات الثنائية لطلبة الدكتوراه مع مشرفيهم.
- لغات المداخلة: العربية أو الفرنسية أو الإنجليزية.
- ترسل المداخلة كاملة، لا تزيد عن 20 صفحة ولا تقل عن 15 صفحة، يكتب متن المداخلة بخط Simlified Arabic حجم 14 بالنسبة للغة العربية، وخط Times new roman حجم 12 بالنسبة للغتين الإنجليزية والفرنسية، على أن يتم التهميش أسفل الصفحة، وإيراد قائمة المصادر والمراجع بشكل كامل ودقيق منهجيا في نهاية المداخلة.
- ترفق المداخلة بملخصين باللغتين (العربية / الإنجليزية) تعدادهما 150 كلمة لكل ملخص، بالإضافة إلى الكلمات المفتاحية، لا تتعدى 05 كلمات.
- لا يتم جدولة المداخلة إلا بعد إرسال النص كاملا وفقا لبرنامج الملتقى الوطني المُعد لاحقا.
- ترسل المداخلات كاملة قبل تاريخ: 10 / 02 / 2023، على ألا تبرمج أي مداخلة إلا بعد إرسال النص الكامل للمداخلة. يتم اعلام الباحثين المقبولة مداخلاتهم قبل 20 / 02 / 2023.
- تاريخ إرسال روابط ودعوات المشاركة وبرنامج المداخلات: 24 / 02 / 2023.
- تاريخ انعقاد الملتقى الوطني عبر تقنية التحاضر عن بُعد: 25 / 02 / 2023.

جميع المراسلات تكون على البريد الإلكتروني:

m.boudouh@univ-biskra.dz